

المدى من الرجعة لان حكم الابل لا يتبع الا بالطلاق البين كما ساق
ذكر في الروضة وغيرها **قوله** الا ان تعذر اي بغيره او تقاربا وتمرد
قوله ولا بعد وطبه اي واسعه ايضا **قوله** ان كان طلاق القاصي
اي خلاف البين لكونه قبل الدخول لوجود طلقين **فصل**
في الظهار **قوله** لا بد نكاح الزوجي في حد ذاته بطلان النظر عن
خصوصه **قوله** مية وعياق البضاوي والظهار ما خوذ من الظاهر باعتبار
اللفظ كما لتلبية من لبيك قال الشهاب اي باعتبار العظم وقوله في كلامه
الظهار مع قطع النظر عن معناه **قوله** فان معناه ان يقول لبيك هو
والاشتقاق قد يكون من اللفظ ولو كان غير حصر ثم قال البضاوي
وذكر الظاهر للكنية عن البطن الذي هو عوده فان ذكره يقام بترك
الفرج **قوله** الشهاب انه في خصوص الظاهر كانه على الزوج والمرأة
تركب اذا نكحت فلو كانت تلويحية انتقل عن الظاهر الى الموكوب ومنه
اي العتيق والمعنى انكحة على كذا تركب كذا الام كذا في الكفاي
وسمى الظاهر عمود البطن قاله عمر بن الخطاب عنه كما ذكره الزخري
لان به قوامها وعليه اعتمادها كما تقدمت في نكته على عودها وقوله الذي
صفة البطن وذكره وان كان دونها لتأويله بالعضو وغيره
هو الظاهر وغيره عموده للموصول وقوله فان ذكره الى تعليل للكنية
وتوجيه الاختيارها باقر يستحب ذكر العزب وما يقرب منه بيها
في الام وما سببها فلذا عدل الى الكناية **قوله** وهو من الكنايات قال
الشهاب الدياطين في سائر الظاهر ثم اجماعا بملك قوله انت علي حرام
فانه ملك **قوله** وهي نصف القران عدد او قد استمر الى هذا بعضهم
بقوله ما قول من فاق جميع الروي وروى العلم بانكاره في اي
شيء بضعة عشره ونصفه تسعة اعشار **قوله** عدد اي باعتبار
عدد السور منها الى البقرة نصف ومنها الى الاخر نصف حتى ام
القران اليها سبع وخمسون وقوله **قوله** ومعه باعتبار الاجزاء منها الا ستة
اجزاء وهي ثلثة اجزاء **قوله** الظاهر اي الذي والظاهر الجمع بين
والجملة والذات والنفس والراس والعين واليد والرجل والصدر
والبطن والفرج والنصف والربع والشعر وسائر الاجزاء وفي الباب
والرونق

ومنها الى الآخر
سبع وخمسون
ص

والرونق وان ذكره كعنا الباطنة كالقلب والكبد يكون ظاهرا قال
البرزنجي وهو غريب واذن يوافق الزوج الراس ان يحل ما يقع اضافة
الطلاق اليه مع اضافة الظاهر اليه نعم ما يحل ما يقع اضافة
والعين والزوج كناية تحتاج اليه الظاهر وكذا انت كما هي اذ
بدون اضافة الظاهر وغيره اليها **قوله** لكونه اضافة ومعنى
الظهار كما قاله الشامل ان يتوحيه انها الظاهر اذ في التحريم **قوله**
او نكاحه به اي انه لا فرق بين الجزء الذي تعين به ذلك وغيره
من الشعر والراس الذي يشترط ان يكون من اجزاء الظاهر كما مر في
الباطنة ونقله عن من ان التسمية بالباطنة كناية عن الكبد وجملة في ما
لا يعد جزءا لفضلات كاللبن والبول فان ظاهري بينهما لعدم إمكان
التمتع به **قوله** للكرامة فان قصد الظاهر والكرامة معا كظاهر
منه في الاجنبي والسيد **قوله** او حضايا او مسكون او مستغيا
بسكره **قوله** كراسها اي وروحها كما مر عن من ويتلخص من ذلك كناية
في ثلثة دسعتان ثمة اما ان يشبه الجملة بالجملة او الجملة بالراس او
اليد والراس بالجملة او بالراس او باليد ويذهب اليد بالجملة او بالراس
او باليد **قوله** او ضعف اي ان المظاهر ليس مقصوده امتناع الوطي
حتى يكون كالليل بل ما ينفي النكاح وهو بقا العصة عليها بدليل انه
لو استخفا بعده من من يسه الطلاق كان عابدا فقار قال الملا حيث
شرط في الزوجة كونها قابلة للوطي فيه **قوله** او امة اي ملكا له وقوله
ما لطلاق اي في عدم صحتها من الجنبية والمختلعة وامتنع **قوله** وزوج
ايه الخ اي والربوبية الحاصلة بعد الدخول باها بايا بانها ثم تزوجت
بقية فانت منه بنت ثم **قوله** التي نكحها قبل ولادته في ذلك حتى يلام
قوله السابق لم تكن حلالا للزوج **قوله** او مومنا فيما يظهر بعد **قوله** من
ذكر كما يهوا **قوله** وحنفي بان كان اخاه وانظر لوانتقيا بالوثقة
قوله كزوج ابنته بنت زوجته ان تزوج من ذلك **قوله** فلا يصح
التسديد اي فلا يكون ظاهرا **قوله** فان كانت ولدتها قبل ارضاعها
يمع الخ اي لانها كانت حلالا وطوارخ **قوله** وان كانت بعده
اي الممنوع **قوله** وحذا ان كانت معه بان انفصلت مع اجزى منعة
تقليب الجانب التحريم **قوله** صار عابدا قال الرضا في ثم والعود هو

قوله
كان ظاهرا والاف
فلغو قصد الظاهر

اي وام زوجته